المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي/ السادس/ والسنوي/ السابع عشر/لسنة 2023
بعنوان / القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة سبل الإصلاح الاقتصادي العراقي
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E3

العلاقة بين الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في العراق "مرتكزات الاصلاح الاقتصادي"

The relationship between the general budget and economic growth in Iraq, "Foundations of Economic Reform"

أ. د . فلاح خلف علي
Falah Khalaf Ali
faalah@uomustansiriyah.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

الباحث نور شدهان عداي
Noor Shadahan Adday
noorsh2@yahoo.com
وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية

الكلمات الرئيسية: الموازنة العامة، النمو الاقتصادي، تنويع القطاعات الاقتصادية، الاصلاح الاقتصادي.

Keywords: general budget, economic growth, diversification of economic sectors, economic reform.

المستخلص

يهدف هذا البحث الى تحليل الاتجاه السلوكي للنمو الاقتصادي المساير لتقلبات الموازنة العامة وتقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات لصانعي السياسة المالية بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، بعد أن تفاقم هذا الاتجاه بعد عام 2003 نتيجة للتوجه الريعي الذي كرس الاعتماد على الإيرادات النفطية مع ضعف الإيرادات غير النفطية. ويفترض البحث "أن هناك نوع من المسايرة والتبعية في النمو الاقتصادي للتغيرات الحاصلة في العجز والفائض بالموازنة العامة"، ولتحقق هذه الفرضية تم استخدام المنهج الاستنباطي من خلال الاعتماد على الاسوب التحليلي لكل من مكونات الموازنة العامة مع مؤشرات النمو الاقتصادي. وقد توصلنا الى إن الاتجاه الحالي للموازنة العامة يكرس تبعية النمو الاقتصادي للتقلبات في النفط الخام مما يعني تعرض الاقتصاد العراقي للمزيد من الصدمات والهشاشة المالية، وأن أي توجه للإصلاح الاقتصادي ينبغي أن يتجه نحو تعزيز مساهمة الايرادات غير النفطية من خلال الاهتمام بقطاعات الناتج غير النفطي لتعزيز اتجاهات التنمية والتنويع الاقتصادي في العراق.

Abstract

This research aims to analyze the behavioural trend of economic growth in line with fluctuations in the general budget and present a set of proposals and recommendations to financial policymakers to achieve economic diversification and reduce dependence on oil revenues after this trend worsened after 2003 as a result of the rentier orientation that established dependence on oil revenues with weak non-oil revenues. The research assumes that "there is a kind of parallelism and dependency in economic growth to the changes occurring in the deficit and surplus in the general budget." To achieve this hypothesis, the deductive approach was used by relying on the analytical method for each of the components of the general budget with indicators of economic growth. We have concluded that the current trend of the general budget perpetuates the dependence of economic growth on fluctuations in crude oil, which means that the Iraqi economy is exposed to more shocks and financial fragility and that any approach to economic reform should be directed

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E3

towards enhancing the contribution of non-oil revenues by paying attention to the non-oil output sectors to enhance the trends of development and economic diversification in Iraq.

المقدمـــــــة

تعد الموازنة العامة أداة سياسية واقتصادية واجتماعية تعكس توجهات وأهداف الحكومة، لأنها الوسيلة الأكثر فاعلية في ضمان تحقيق هذه التوجهات والأهداف. فالموازنة العامة ليست مجرد تخمينات رقمية مالية وحسابية لتمويل أنشطة الدولة وفعاليتها، وإنما ترجمة عملية لمجمل أهدافها. وهذا ما جعل من هيكل النفقات العامة وهيكل الايرادات العامة وطبيعة عجز الموازنة العامة وطرق تمويله تعكس بشكل حاسم طبيعة ومضمون هذه الاهداف. ومما لاشك فيه أن الموازنة العامة في العراق تعاني من اختلال هيكلي نتيجة سيطرة الايرادات النفطية على مجمل ايراداتها التي بلغت اكثر من (92%) خلال مدة الدراسة، في مقابل ضعف الايرادات الاخرى، وكذلك تفوق الانفاق الجاري على الانفاق الاستثماري مما جعلها بعيدة عن اهدافها الاقتصادية، كما أن نمو الناتج المحلي الاجمالي المتأتي من نشاط النفط الخام، لا يعكس نمو بقية الانشطة الاقتصادية، وهذا ما جعل الاقتصاد العراقي يشوبه التشوه البنيوي البعيد عن آسس النمو الاقتصادي الحقيقي . لذا جاء هذا البحث، لحث صانعي السياسة العامة لرسم سياسة اصلاحية قائمة على تحقيق أهداف تصحيح هيكل الموازنة العامة وتنويع بنية الانتاج للاقتصاد العراقي.

منهجيـــــة البحـــــث

أولاً- مشكلة البحث: تعود الى وجود نوع من التبعية بين الايرادات النفطية والموازنة العامة، إذ أن الايرادات النفطية تحدد الموازنة العامة وتنعكس على اتجاهاتها نحو العجز والفائض، الذي ينعكس سلباً نحو تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي.

ثانياً- أهمية البحث: تكمن في تحليل اتجاهات الموازنة العامة المسايرة لاتجاهات نمو الناتج المحلي الاجمالي.

ثالثاً- فرضية البحث: يقوم البحث على الفرضية الاتية " هناك علاقة تبعية بين النمو الاقتصادي والعجز أو الفائض في الموازنة العامة بالعراق بعد عام 2003".

رابعاً- أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الاهداف الآتية:-

1- تحليل نظري للموازنة العامة والنمو الاقتصادي.

2- تحليل اتجاهات الميزانية العامة بجانبيها الايرادي والانفاقي والوقوف على المركز المالي للميزانية (عجز أو فائض)، مع تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في البلد.

3- تقديم مقترحات لصانعي القرار من اجل اصلاح هيكل الموازنة العامة لتحقيق التنويع الاقتصادي للناتج.

خامساً - منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي المعتمد على النظرية الاقتصادية، فضلاً عن استخدام التحليل الكمي للأرقام والإحصائيات التي تضمها العلاقات والدلالات للوصول إلى نتائج تخدم هدف البحث.

سادساً - حدود البحث: تمثلت الحدود الزمنية في المدة (2003 -2021). فيما تم اختيار (الاقتصاد العراقي) ضمن الحدود المكانية للبحث.

المحور الأول/ الإطار النظري للعلاقة بين الموازنة العامة والنمو الاقتصادي

أولاً: مفهوم الموازنة العامة: هي عبارة عن تنظيم مالي يقابل كل من الايرادات العامة والنفقات العامة، إذ تتضمن تقديراً لتلك الإيرادات والنفقات عن مدة لاحقة، فهي خطة مالية للدولة تهدف الى إشباع

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E3

الحاجات العامة في ضوء الظروف والأهداف القائمة التي تعكس نشاطها ودورها الاقتصادي في البلد. واختلفت أراء المختصون في تعريف الموازنة العامة حسب التوجهات المختلفة، مما يجعل صعوبة في تحديد مفهوم عام للموازنة العامة، ويمكن تعريفها حسب الجوانب القانونية والمحاسبية والاقتصادية.

الاطار (1) تعاريف الموازنة العامة حسب الجوانب القانونية والمحاسبية والاقتصادية

الجوانب العامة	المصدر	التعريف
الجانب القانوني	قانون الادارة المالية والدين العام رقم (6) لسنة 2019	" خطة مالية تعبر عما تعتزم الدولة القيام به من برامج ومشروعات ، تتضمن جداول تخطيطية لتخمين الايرادات وتقدير النفقات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة العامة الاتحادية ".
الجانب المحاسبي	قانون أصول المحاسبات العامة رقم (28) لسنة 1940 وتعديلاته	" الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعيّن في قانون الميزانية ".
الجانب الاقتصادي	(وهيبة وبحرية، 2006 : 20)	" خطة كمية ورقمية يتم تحضيرها والموافقة عليها قبل مدة محددة ، تبين عادة الايرادات المنتظر تحقيقها والنفقات المنتظر تحملها خلال هذه المدة، وكذا الأموال التي تستعمل لتحقيق هدف معينن" .

المصدر : أعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر اعلاه .

ثانياً: مفهوم النمو الاقتصادي: يقصد به "الزيادة المستمرة في نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي الحقيقي نتيجة حدوث زيادة في الناتج المحلي الاجمالي" (A group of researchers, 1966: p.15). ومن خلال ما تم تعريفه يتبين لنا أن النمو الاقتصادي (ويليام وتوردهاوس ، 2006 : 586):-

1- لا يمثل زيادة في اجمالي الناتج المحلي فقط، بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل نمو السكان.

2- أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، أي لابد من استبعاد معدل التضخم.

3- أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد أن تكون على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة.

4- يقيس قدرة الاقتصاد على تحويل موارده الى سلع وخدمات.

تشمل العناصر الثلاث لدالة الانتاج (العمل، رأس المال، والتكنولوجيا) العناصر الرئيسة للنمو الاقتصادي، المتمثلة في المعادلة: [Y(t) = f [L(t). k(t) .T(t-)]

ثالثاً: تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والنمو في النظرية الاقتصادية: أكدت المدرسة الكينزية، على وجود علاقة تأثير متبادل بين الميزانية العامة والنمو الاقتصادي، تتجلى من دور الميزانية العامة بأداتها الاتفاقية، عند تبني السياسة المالية الاستنسابية المسايرة للدورات الاقتصادية التي تلجأ الى إحداث العجز في الميزانية العامة لمجابهة فترات الكساد (أرنست، 1962:38). وبمقتضى ذلك فأن حدوث تراجع في مستوى النشاط الاقتصادي الناتج عن وجود طاقات إنتاجية عاطلة مع وجود كميات من المخزون السلعي، ستدفع الحكومة نحو تبني سياسة العجز المالي المقصود من خلال زيادة الانفاق العام المنتج للطلب الاستهلاكي والقوة الشرائية من خلال زيادة الطلب على عوائد عناصر الانتاج مما يؤدي الى زيادة الاستثمار المستقل فيزداد الانتاج والاستخدام بفعل العمل المضاعف (إسماعيل، 2003: 352) ويستمر الاثر ليصل الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم اعادة التوازن الاقتصادي من جديد، وتستمر هذه الزيادات المتتالية وتعاد مرة أخرى بفعل الاثر الخاص للمعجل Accelerator المولد لزيادة الدخل القومي وبذلك يتحقق النمو الاقتصادي في الاقتصاد (العاني، 2018: 54).

المحور الثاني/ تحليل اتجاهات العلاقة بين الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في العراق

شهدت العلاقة بين الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 مجموعة من الانهيارات والصدمات المزدوجة والمركبة، بعد ان تبنت السياسة المالية نموذجا جديدا يرتكز على مثبت ديناميكي احادي يتمثل بسعر النفط التخميني، الذي تم بموجبه تحديد حجم الإيرادات الفعلية النفطية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (صالح، 2010)، أن اعتماد هذا المبدأ افقد الموازنة العامة القدرة على الصمود امام الصدمات الخارجية وزاد من هشاشة النمو الاقتصادي في العراق، بعد أن اسهم التقلب في الإيرادات

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E3

النفطية وضعف الإيرادات غير النفطية، الى فقدان السياسة المالية لتقنيات الاستقرار الذاتي. وادى الى مسايرة دورة الموازنة العامة للدورة الاقتصادية ذات الامتداد الخارجي، في ظل عدم مرونة المثبت الديناميكي الاحادي وخلوه من توفير اية آلية تغيير عالية التأثير على تدفق موارد الموازنة ونفقاتها فالعراق عندما يحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة (فقاعات نمو) فأن ذلك يحدث عندما تحقن الموارد المالية التي تفرزها صدمة العرض الخارجية الموجبة الناجمة عن ارتفاع اسعار النفط، في حين تنتكس معدلات النمو الاقتصادي عندما تتراجع الموارد المالية بسبب صدمة العرض الخارجية السالبة الناجمة عن انخفاض اسعار النفط. ان هذه المسايرة تعكس بوضوح ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي وتبعية السياسة المالية وارتهان التوجه التنموي الى التقلبات في الأسواق النفطية الدولية.

وقد تفاقم هذا الاتجاه نتيجة للتوجه الاستهلاكي للسياسة المالية، الذي أدى الى تفضيل الاستهلاك على حساب الانتاج والاستثمار، مما أدى الى التضحية باعتبارات التنويع الاقتصادي الذي يتطلب توظيف الإيرادات النفطية في تمويل قطاعات الإنتاج غير النفطي وتطوير البنية التحتية للاقتصاد، فضلا عن اهمال سياسات تنويع الإيرادات من خلال البحث عن الموارد الجديدة التي توفر الموازنة العامة .أدى هذا التوجه الى التضحية باعتبارات التراكم وتطوير البنية التحتية للاقتصاد وفاقم الاختلالات الهيكلية وزاد من هشاشة الاقتصاد نتيجة الإهمال الذي تعرضت له اعتبارات الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام. (صالح ، 2012).

أولاً: تحليل اتجاهات الموازنة العامة في العراق: يعتمد العراق في إعداد الموازنة العامة على موازنة البنود التي يتم من خلالها تقسيم الموازنة العامة الى الايرادات العامة والنفقات العامة. التي سنقوم بتحليل اتجاهات نموهما ومكونات كل منهما في الحسابات الختامية مع تحليل المركز المالي لتلك الميزانية لتحديد العجز او الفائض .

1- **اتجاهات نمو الايرادات العامة ومكوناتها:** إن الايرادات العامة هي المصدر الرئيس للدولة لكي تقوم بدورها في الانفاق العام، إذ أنه يستحيل القيام باي نشاط من قبل الدولة دون أن تمتلك المبالغ اللازمة للأنفاق على النشاط الذي تريد القيام به. ونلاحظ من خلال الجدول (1) نلاحظ أن الايرادات العامة ازدادت من عام 2003 البالغة (15,985,52) مليون ديناراً حتى عام 2008 البالغة (80,641,041) مليون ديناراً بمعدل نمو بنسبة (46.7%) جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع اسعار النفط العالمية، وانخفضت عام 2009 البالغة (55,243,527) مليون ديناراً بنسبة انخفاض (13.5-) بسبب انخفاض العوائد النفطية بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية عام 2008، في حين ارتفعت للمدة (2010-2012) بشكل كبير بسبب الفوائض المتحققة عن العوائد النفطية، فيما تذبذبت خلال المدة (2013 – 2021) نتيجة التذبذب في اسعار النفط العالمية. وكانت النسبة العظمى في المساهمة في الايرادات العامة تعود الى الايرادات النفطية بمتوسط مدة نسبة (87.3%)، فيما كانت مساهمة الايرادات غير النفطية كمتوسط مدة نسبة (12.7%) وهي نسبة ضئيلة وحدوده بالرغم من ارتفاعها في السنوات التي تلت عام 2014 لأسباب تعود الى تطبيق التعرفه الكمركية بشكل جزئي بعد ان كانت ضريبة اعادة اعمار العراق البالغة (5%) هي الاساس واستحداث أو التوسع في بعض الرسوم كالهاتف النقال وشبكات الانترنيت زيادة رسم العقار، فضلاً عن شمول المكلفين في المناطق المحررة بتسديد مبلغ الضريبة، ناهيك عن الزيادة المتحققة في الايرادات التحويلية الاخرى لبعض المفردات كالصناعات التحويلية والايرادات التحويلية الاخرى. وبذلك يتبين لنا، ان التقلب في الايرادات العامة بين الارتفاع والانخفاض يعود الى طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي المعتمد على الايرادات النفطية التي تخضع للتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. فيما يعود ضعف الاهتمام الحكومة بتنويع الإيرادات غير النفطية، وضعف الاهتمام بالتنويع الاقتصادي، فضلا عن انخفاض الايرادات الضريبية نتيجة لضعف الوعي الضريبي وضعف حملات الجباية والمتابعة لكافة انشطة ايرادات الهيئة العامة للضرائب سواء في

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E3

ايرادات الدخل بكافة اصنافه وايرادات العقار وتأثير عدم زيادة المكلفين الخاضعين للضريبة علاوة على تأثير الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي، خاصة خلال التدهور الامني التي حدثت خلال فترة الحرب مع التنظيمات الارهابية في عام 2014، ثم الصدمة المركبة خلال ازمة كوفيد عام 2019.

الجدول (1) اتجاهات نمو الايرادات العامة ونسبة مساهمة الايرادات النفطية وغير النفطية في العراق للمدة (2003-2021)/ مليون دينار

السنة	الايرادات العامة	الايرادات النفطية	الايرادات غير النفطية	نسبة النمو في الايرادات العامة (%)	الاهمية النسبية للإيرادات النفطية (%)	الاهمية النسبية للإيرادات غير النفطية (%)
2003	15,985,527	15,728,386	257,141	——	98.4	1.6
2004	32,988,850	32,593,011	395,839	106.4	98.8	1.2
2005	40,435,740	39,360,064	1,075,676	22.6	97.3	2.7
2006	49,055,545	46,534,311	2,521,234	21.3	94.9	5.1
2007	54,964,850	51,949,251	3,015,599	12.0	94.5	5.5
2008	80,641,041	76,297,027	4,344,014	46.7	94.6	5.4
2009	55,243,527	50,190,202	5,053,324	(31.5)	90.9	9.1
2010	70,125,921	63,594,168	6,584,055	26.9	90.7	9.4
2011	103,989,089	98,241,562	5,747,527	48.3	94.5	5.5
2012	119,817,222	111,326,166	8,491,058	15.2	92.9	7.1
2013	113,840,076	105,695,825	8,144,251	(5.0)	92.8	7.2
2014	97,618,556	97,072,410	546,146	(14.2)	99.4	0.6
2015	66,470,251	57,654,597	8,815,654	)31.9(	86.7	13.3
2016	54,409,269	44,653,244	9,674,722	(18.1)	82.1	17.8
2017	77,422,172	65,496,776	11,925,397	42.3	84.6	15.4
2018	106,569,833	96,062,935	10,506,899	37.6	90.1	9.9
2019	107,566,993	99,216,318	8,350,675	0.9	92.2	7.8
2020	63,199,689	54,448,514	8,751,175	(41.2)	86.2	13.8
2021	109,081,463	95,270,298	13,811,165	72.6	87.3	12.7

المصدر: أعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات.

2- **اتجاهات نمو النفقات العامة ومكوناتها:** تعبر النفقات العامة عن الية ونمط الإنفاق الحكومي من قبل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة على وفق ما يعمد لها من تخصيصات في الموازنة العامة الاتحادية سنوياً وتتمثل بالمدفوعات والالتزامات المالية والمبالغ النقدية التي تقوم الحكومة أو الدولة بإنفاقها لسد احتياجات ومستلزمات المهام والأنشطة المكلفة بها ويتم تحديد شكل النفقة من حيث اغراضها واهدافها وفق تبويب نفقات الموازنة العامة منها يتم توزيعها على أساس نفقات جارية واخرى نفقات استثمارية. ونلاحظ من بيانات الجدول (2) اتجاهات نمو الانفاق العام وهيكلها، ومنها نلاحظ أن النفقات العامة حققت في عام 2004 معدل نمو عالي بمعدل (543%) وذلك نتيجة التوسع في النفقات العامة بعد التدمير الذي لحق بالاقتصاد عن حرب 2003 وما تبعه من آثار على بنية البلد، فضلاً عن تدوير النفقات العامة من العام السابق الى هذا العام، وانخفض نمو النفقات العامة بشكل طفيف في عام 2005 بمعدل (-2%)، واستمر التذبذب في معدل نمو النفقات العامة لينخفض عام 2009 بمعدل (-17%) على آثر تداعيات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد العراقي، لتتذبذب النفقات العامة بعدها بين الارتفاع والانخفاض، اذ ارتفعت في عام 2012 بنسبة (33%) وذلك لزيادة الطلب على النفط وزيادة أسعاره عالمياً، فيما أنخفض معدل نمو النفقات العامة للأعوام (2014-2015) بنسبة (-5%) و(-38%) على التوالي نتيجة انخفاض اسعار النفط عالمياً، ارتفع معدل نمو الانفاق العام بشكل تصاعدي في الاعوام التي تلتها ليعاود الانخفاض مرة أخرى عام 2020 جراء انخفاض الايرادات العامة التي تمول النفقات العامة بسبب ظهور وباء كوفيد وتوقف النشاط الاقتصادي والتصديري وارتفع الانفاق العام في عام 2021 بسبب اعادة احياء الحركة الاقتصادية للبلد. كما يبين الجدول هيكل النفقات العامة، إذ أن النفقات الجارية تستحوذ على النسبة الاكبر من النفقات العامة، التي تتراوح بين (77.7-99.8%)، فيما تشكل النفقات الاستثمارية نسبة ضئيلة تتراوح بين (0.2- 33.9%)، وهذه النسبة لا تشكل ثقل في الموازنة العامة مما يجعل محدودية تأثيرها على الاقتصاد العراقي.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E3

الجدول (2) اتجاهات نمو الانفاق العام نسبية مساهمة الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري في العراق للمدة (2003-2021)
مليون دينار

السنة	الانفاق العام	الانفاق الجاري	الانفاق الاستثماري	نسبة نمو النفقات العامة (%)	الاهمية النسبية للأنفاق الجاري (%)	الاهمية النسبية للأنفاق الاستثماري (%)
2003	4,901,961	4,801,117	100,844	—	97.9	2.1
2004	31,521,427	30,660,381	861,046	543.0	97.3	2.7
2005	30,831,142	30,374,573	456,569	(2.2)	98.5	1.5
2006	37,494,459	36,902,594	591,865	21.6	98.4	1.6
2007	39,308,348	32,719,837	6,588,511	4.8	83.2	16.8
2008	67,277,194	52,301,180	14,976,014	71.2	77.7	22.3
2009	55,589,721	45,941,062	9,648,659	(17.4)	82.6	17.4
2010	70,134,201	54,580,859	15,553,341	26.2	77.8	22.2
2011	78,757,668	60,925,554	17,832,114	12.3	77.4	22.6
2012	105,139,572	75,788,622	29,350,954	33.5	72.1	27.9
2013	119,127,555	78,746,805	40,380,750	13.3	66.1	33.9
2014	113,473,516	77,986,166	35,487,350	(4.7)	68.7	31.3
2015	70,397,506	51,832,827	18,564,679	(38.0)	73.6	26.4
2016	76,067,433	51,173,425	15,894,008	8.1	67.3	20.9
2017	75,490,114	59,025,654	16,464,460	(0.8)	78.2	21.8
2018	80,873,188	67,052,856	13,820,332	7.1	82.9	17.1
2019	87,300,932	86,769,424	531,508	7.9	99.4	0.6
2020	72,873,537	72,712,413	161,124	(16.5)	99.8	0.2
2021	102,849,660	89,526,686	13,322,974	41.1	87.0	13.0

المصدر: أعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات : جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات.

3- تحديد الفائض او العجز في الموازنة العامة: يتعرض الاقتصاد الى عوامل منها الركود الاقتصادي والتهرب الضريبي والمشاكل الديمغرافية والسياسة المالية الخاطئة تؤدي الى تجاوز كميات النفقات العامة على كميات الايرادات العامة وحدوث العجز في الميزانية العامة. وندرج إذناه المركز المالي للإيرادات العامة والنفقات العامة الذي يحدد مبلغ العجز او الفائض، اذا يتبين من الجدول **(3)** الميزانية العامة قد حققت فائض مالي في المدة (2003 – 2008) من مبلغ (11,083,566) مليون ديناراً عام 2003 الى (13,363,847) مليون ديناراً عام 2008، بعدها حققت الميزانية العامة في عام 2009 عجز مالي بمبلغ (346,194) مليون ديناراً، وكذا الحال بالنسبة لعام 2010 البالغ (8,280) مليون ديناراً بنسبة انخفاض في العجز (97.6%) عن السنة التي سبقتها، ثم حققت الميزانية العامة فوائض مالية للأعوام 2011 و2012، وقد اتجهت الميزانية العامة بعدها الى تحقيق عجز مالي متزايد في الاعوام (2013-2016) من (5,287,479) مليون ديناراً الى (21,658,164) مليون ديناراً، فيما بعد ذلك حققت الموازنة العامة فائضاً مالياً متزايداً بشكل كبير للمدة (2017-2019) من ثم زيادة الايرادات العامة في الموازنة العامة، كما حققت في عام 2020 عجز مالي بمبلغ (9,673,848) مليون ديناراً، فيما حققت عام 2021 فائض مالي بمبلغ (6,231,803) مليون ديناراً وتعود أسباب العجز للأسباب الوارد ذكرها سابقاً.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E3

الجدول (3) مبالغ العجز/ الفائض في الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2021) مليون دينار

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	العجز أو الفائض	مقدار التغير(%)
2003	15,985,527	4,901,961	11,083,566	———
2004	32,988,850	31,521,427	1,467,423	-86.8
2005	40,435,740	30,831,142	9,604,598	554.5
2006	49,055,545	37,494,459	11,561,086	20.4
2007	54,964,850	39,308,348	15,656,502	35.4
2008	80,641,041	67,277,194	13,363,847	-14.6
2009	55,243,527	55,589,721	(346,194)	-102.6
2010	70,125,921	70,134,201	(8,280)	-97.6
2011	103,989,089	78,757,668	25,231,421	304827.3
2012	119,817,222	105,139,572	14,677,650	-41.8
2013	113,840,076	119,127,555	(5,287,479)	-136.0
2014	97,618,556	113,473,516	(15,854,960)	199.9
2015	66,470,251	70,397,506	(3,927,255)	-75.2
2016	54,409,269	76,067,433	(21,658,164)	451.5
2017	77,422,172	75,490,114	1,932,058	-108.9
2018	106,569,833	80,873,188	25,696,645	1230.0
2019	107,566,993	87,300,932	20,266,061	-21.1
2020	63,199,689	72,873,537	)9,673,848(	-147.7
2021	109,081,463	102,849,660	6,231,803	-164.4

المصدر: أعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات.
تشير الارقام بين القوسين الى مبالغ العجز في الموازنة العامة **

ثانياً: تحليل اتجاهات النمو الاقتصادي في العراق: يعتمد قياس النمو الاقتصادي على بعض المؤشرات التي تقيس مدى تطور النشاط الاقتصادي في البلد، تتمثل هذه المؤشرات في الآتي:-

1- **اتجاهات نمو الناتج المحلي الاجمالي:** يعرف الناتج المحلي الاجمالي بانه "القيمة النهائية للسلع والخدمات المنتجة خلال عام واحد، من خلال وسائل الانتاج المملوكة من قبل ابناء البلد "(الامم المتحدة ،1996:173)، فيما تعرف القطاعات الانتاجية بانها "مجموعة من المنتجات أو الخدمات التي ترتبط ارتباطا وثيقاً من خلال عمليات الإنتاج والتحويل". ويطلق مصطلح القطاع على "مجموعة المؤسسات والتنظيمات الإنتاجية المتجانسة من السلع المنتجة والخدمات، أو التي تتميز بعلاقاتها الرأسية المبنية على أساس التسلسل التقني الاداري" (العنبكي،2010:21). ويشير الجدول (4) الذي يمثل اتجاهات الناتج المحلي الاجمالي ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الى الارتفاع المتواصل في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة من عام 2003 البالغ (66,720,097.9) مليون ديناراً عام 2003 حتى عام 2019 البالغ (224,124,576.8) مليون ديناراً، ويعود سبب ذلك الى نشاط قطاع النفط بشكل كبير مع عودة بعض النشاطات للعمل بعد أن كانت متوقفة، وقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي في السنتين الاخيرتين نتيجة وباء كوفيد وما تبعه من اثار على توقف بعض أنشطة القطاعات الاقتصادية .كما توضح بيانات الجدول أعلاه انخفاض انتاجية القطاع الزراعي، الذي مازال قطاع بدائي من حيث انخفاض مهارة الايدي العاملة والافتقار الى المكننة الحديثة، كما يواجه هذا القطاع تقلبات مناخية مثل (التصحر، الجفاف، شحة المياه)، فضلاً عن وجود الآفات الزراعية والتربة المتردية وهذا ما أدى الى نفور عدد كبير من العاملين في الزراعة واتجاههم الى ممارسة مهن أخرى اعلى ربحية والغالبية العظمى اتجهت الى الانخراط في انشطة الأمن والدفاع ، وهذا ما توضحه متوسط مدة اسهامه في الناتج بنسبة (4.3%) ولا يختلف الامر بالنسبة الى القطاع الصناعي الذي ساده التراجع والتخلف والتوقف شبه التام في المعامل بعد عام 2003 نتيجة السياسات الخاطئة التي شجعت على الاستيراد وأتباع سياسة الباب المفتوح وتلكأ الانتاج الصناعي، كما أن المصانع تحتاج الى رأس مال كثيف وأيدي عاملة قليلة وهذا ما تفتقره هذه الصناعات، يضاف الى ذلك ارتفاع تكلفة المواد الاولية التي تمثل الجزء الاكبر من نفقة الانتاج والاعتماد على الطرق الفنية المتخلفة، فضلاً عن ارتفاع نسبة العادم أثناء عملية الانتاج أو التسويق

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E3

كما أن عامل الانفلات الامني الذي أصاب العراق أدى الى التدمير والخراب للمصانع العاملة ذات الكفاءة العالية وانخفاض انتاجيتها أو اتجاهها الى انتاج صناعات أخرى أقل مردوداً اقتصادياً وبتكلفة منخفضة مما أدى الى اغلاق عدد كبير من المعامل وتسريح بعض من العاملين ودمجهم بالعمل في مؤسسات أخرى، مما أسهم في انخفاض الانتاجية وضعف المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وهذا ما تبينه متوسط مدة إسهامه البالغة نسبة (7.4%). واذا أمعنا النظر في المساهمة النسبية لقطاع الخدمات نجدها جيدة نوعاً ما قياساً بقطاعي الزراعة والصناعة وهذا يعود الى اعتماد الاقتصاد العراقي على الخدمات بشكل كبير وقلما يعتمد على الانتاج، الا ان الملاحظ على تلك الخدمات انها خدمات هامشية ومبعثرة ومنخفضة المردود الاقتصادي يسودها الحرف الاولية، لكون القطاع الخاص يبحث على الانشطة الاكثر ربحية على حساب الخدمات التنموية، وكانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي كمتوسط مدة نسبة (32.9%). فيما هيمن القطاع النفطي على النسبة العظمى من المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يعود الى كونه قطاع استخراجي يعتمد على الطبيعة الريعية، كما أنه قطاع كثيف لرأس المال منخفض العمالة لذا كان الاتجاه نحو تعميق رأس المال ، فضلاً عن سهولة استخراجه في ظل المنافسة الكبرى من قبل الشركات المحلية والاجنبية وهذا ما تضمنته مشاريع الشراكة والعقود النفطية (العقود الوطنية والتراخيص الأجنبية) منذ عام 2003 التي أسهمت في ارتفاع انتاجيته في الناتج البالغة كمتوسط مدة نسبة (55.5%). ولقد أدى الضعف في القطاعات الاقتصادية الانتاجية الى تكوين قطاعات تعتشا على القطاع النفطي والانصهار في ماكنة الريعية النفطية مع متلازمة المرض الهولندي والثنائية الاقتصادية المتولدة عن عمله بمعزل عن باقي القطاعات الاقتصادية التي أنشأت اقتصاد ضعيف يعاني من الاختلال في البنية الانتاجية والنمو المتولد في الاقتصاد غير الحقيقي.

الجدول (4) الناتج المحلي الإجمالي والاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (2003-2021) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة)*	القطاع النفطي	مساهمة القطاع النفطي%	القطاع الزراعي	مساهمة القطاع الزراعي%	القطاع الصناعي	مساهمة القطاع الصناعي%	قطاع الخدمات	مساهمة قطاع الخدمات %
2003	66,720,097.9	39,514,120.4	59.2	4,718,909.9	7.1	3,967,859.5	5.9	18,519,208.1	27.8
2004	102,235,040.7	56,219,966.4	55.0	5,546,198.2	5.4	4,606,264.8	4.5	35,862,611.3	35.1
2005	103,973,179.6	52,063,617.6	50.1	7,286,558.3	7.0	7,156,962.1	6.9	37,466,041.6	36.0
2006	109,843,734.7	54,882,462.0	50.0	7,597,524.8	6.9	7,665,166.0	7.0	39,698,581.9	36.1
2007	111,961,230.2	59,018,094.5	52.7	5,494,212.4	4.9	7,975,443.3	7.1	39,473,480.0	35.3
2008	121,727,933.4	66,336,338.2	54.5	4,730,388.9	3.9	8,920,956.8	7.3	41,740,249.5	34.3
2009	125,457,241.2	67,752,772.5	54.0	4,898,773.2	3.9	9,659,225.0	7.7	43,146,470.5	34.4
2010	133,436,973.6	68,401,971.5	51.3	5,560,828.4	4.2	12,931,269.8	9.7	46,542,903.9	34.9
2011	143,566,477.0	74,185,744.8	51.7	6,465,656.3	4.5	13,036,174.7	9.1	49,878,901.2	34.7
2012	163,513,290.1	83,805,694.2	51.3	6,019,561.4	3.7	17,064,723.2	10.4	56,623,311.3	34.6
2013	175,683,380.1	86,435,888.5	49.2	7,459,173.9	4.2	20,279,131.4	11.5	61,509,186.3	35.0
2014	179,481,182.9	93,811,856.9	52.3	7,309,017.0	4.1	19,030,212.3	10.6	59,330,096.7	33.1
2015	184,497,573.9	108,624,648.4	58.9	4,613,210.7	2.5	13,530,919.2	7.3	57,728,795.6	31.3
2016	209,986,370.5	135,142,908.9	64.4	4,598,970.6	2.2	12,845,245.3	6.1	57,399,245.7	27.3
2017	206,816,957.1	129,589,085.3	62.7	3,863,223.0	1.9	13,102,665.5	6.1	60,261,983.3	29.1
2018	212,262,403.6	127,885,395.7	60.2	5,318,242.3	2.5	12,494,618.4	5.9	66,564,147.2	31.4
2019	224,124,576.8	133,275,332.2	59.5	7,773,136.1	3.5	17,703,910.5	7.9	65,646,718.7	29.3
2020	196,313,192.7	116,399,503.2	59.3	9,518,603.5	4.8	8,794,980.6	4.5	61,600,105.4	31.4
2021	199,277,806.3	115,485,658.8	58.0	7,561,773.4	3.8	9,603,938.4	4.8	66,626,435.7	33.4
متوسط المدة			55.5		4.3		7.4		32.9

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي، سنوات مختلفة /* الناتج المحلي الإجمالي بدون رسم الخدمة.

2- متوسط دخل الفرد (بالقيمة الحقيقية): يعكس متوسط نصيب الفرد كمية الدخل الكلي للمجتمع، إذ أن النمو الاقتصادي لا يراد منه الزيادة في الدخل المحلي أو الناتج الكلي فقط، وإنما يتعدى ذلك الى حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد بما يمثله من زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي، وهذا لن يحدث الا اذا فاقت الزيادة في معدل نمو الدخل معدل الزيادة في عدد السكان، ويشير تساوي المعدلين الى ثبات نصيب الفرد من الدخل الكلي وثبات مستويات معيشته، ولن يصل للنمو الاقتصادي في الاقتصاد.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E3

الجدول (5) نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة بأساس عام 2007 ونسبة نمو متوسط دخل الفرد في العراق خلال المدة (2003-2021) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة *	عدد السكان	متوسط نصيب الفرد من الناتج (دينار)	نسبة النمو في الناتج بالأسعار الجارية (%)	نسبة النمو في الناتج بالأسعار الثابتة (%)	نسبة النمو في عدد السكان (%	نسبة النمو في متوسط دخل الفرد بالأسعار الثابتة (%)
2003	29,894,476.2	66,398,213.0	26.3	2,524,647	—	—	—	_
2004	53,499,238.6	101,845,262.4	27.1	3,758,128	79.0	53.4	3.0	48.9
2005	73,911,088.3	103,551,403.4	28.0	3,698,264	38.2	1.7	3.0	) 1.6)
2006	96,067,160.6	109,389,941.3	28.8	3,798,262	30.0	5.6	3.0	2.7
2007	111,961,230.2	111,455,813.4	29.7	3,752,721	16.5	1.9	3.0	(1.2)
2008	158,443,584.4	120,626,517.1	31.9	3,781,396	41.5	8.2	2.8	0.8
2009	131,632,210.0	124,702,847.9	32.1	3,884,824	(16.9)	3.4	3.8	2.7
2010	163,104,739.2	132,687,028.6	32.5	4,082,678	23.9	6.4	2.6	5.1
2011	218,617,834.8	142,700,217.0	33.3	4,285,292	34.0	7.5	2.6	5
2012	255,727,068.5	162,587,533.1	34.2	4,754,021	17.0	13.9	2.6	10.9
2013	274,745,875.0	174,990,175.0	35.1	4,985,475	7.4	7.6	2.6	4.9
2014	267,262,787.8	178,951,406.9	36.0	4,970,872	(2.7)	2.3	2.6	(0.3)
2015	196,203,013.3	183,616,252.1	35.2	5,216,371	(26.6)	2.6	(2.2)	4.9
2016	198,774,369.4	208,932,109.7	36.2	5,771,605	1.3	13.8	2.7	10.6
2017	224,636,323.2	205,130,066.9	37.1	5,529,112	13.0	(1.8)	2.7	(4.2)
2018	272,083,889.0	210,532,887.2	38.1	5,525,798	21.1	2.6	2.7	(0.1)
2019	276,157,900.0	222,141,229.7	39.1	5,681,760	1.5	5.5	2.6	2.8
2020	217,413,594.1	195,402,549.5	40.2	4,860,760	(21.3)	(12.0)	2.8	(14.4)
2021	.0301,152,800	198,496,540.5	41.3	4,806,212	38.5	1.6	2.7	(1.1)
		0.03	0.01	0.02	(2008-2003)النمو المركب			
		0.02	0.01	0.01	(2014-2009)النمو المركب			
		0.004	0.01	(0.004)	(2021-2015)النمو المركب			

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير متعددة ، سنوات مختلفة / *الناتج مع رسم الخدمة .

نلاحظ من خلال تحليل تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي أنه شهد تزايداً بوتيرة متصاعدة في المدة (2003-2017) من مبلغ (2,524,647) ديناراً الى مبلغ (5,529,112) ديناراً تقترن تلك الزيادة بالزيادة الهامة لعوائد الصادرات النفطية، كما أنها تعكس اهتمام الدولة بتحسين المستوى المعاشي للأفراد الذي تجلى من خلال زيادة رواتب موظفي الدولة، وتذبذب بعدها بين الارتفاع والانخفاض الطفيف ليبلغ عام 2021 (692,964.4) ديناراً. وبذلك بالرغم من ارتفاع هذا المتوسط الا إنه يبقى منخفضاً جداً مقارنة بالدول الاخرى، كما أنه لا يمثل النمو الاقتصادي لكونه ناتج عن ارتفاع العوائد النفطية المولدة للدخول النقدية.

2- **إجمالي تكوين رأس المال الثابت:** يعرف الاستثمار بشكل عام بانه "الاضافة الى خزين السلع الرأسمالية التي من شأنها أن تزيد من الأصول الانتاجية طويلة الأجل المتاحة في الاقتصاد القومي" (جوارتيني و أستروب، 1988: 252) ويعد اجمالي تكوين رأس المال الثابت من المؤشرات الهامة للنمو الاقتصادي لما يمثله من تقديم عرض للخطة الاستثمارية للبلد. وقد عرفته أدبيات الأمم المتحدة بأنه " الانفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة زائداً الاضافات والتجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة ، ويكون تكوين رأس المال إجمالياً اذا لم يتم طرح استهلاك الموجودات الثابتة منه. ويمثل مؤشر الحيازة للصول الرأسمالية من المصانع والمعدات التكنلوجية المتقدمة للقطاعيين العام والخاص، أي كلما زاد تكوين رأس المال الثابت زاد النمو الاقتصادي بنفس المقدار على شرط مرونة الجهاز الانتاجي وعمل كل من المضاعف الانفاقي والمعجل الاستثماري.

ولأجل الوصول الى مدى تحقق النمو الاقتصادي من عدمه لابد أن استخراج معامل رأس المال/الناتج إذ نلاحظ من الجدول (6) المدرج لاحقاً أن اجمالي تكوين رأس المال الثابت بالقيمة الثابتة للقطاعيين العام والخاص، في حالة تزايد خلال مدة البحث، إذ بلغت قيمته عام 2003 مبلغ (56,268) مليون ديناراً، فيما بلغت قيمته عام 2021 مبلغ (33,145,948) مليون ديناراً ورغم الزيادة فإن تأثيره في الاقتصاد العراقي محدود وذلك بسبب تأثره ما الحقته الحروب من دمار بالموجود من الطاقات الانتاجية، فضلاً عن

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E3

التسارع في الاندثارات المادية والفنية، مما أدى الى تراجع الاستثمار في البلد. وقد كانت مساهمة القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت مرتفعة جداً إذ بلغت كمتوسط مدة نسبة (93.5%) وهذه الزيادة لا تمثل زيادات حقيقية تهدف الى خلق طاقات انتاجية جديدة، بقدر ما تتعلق بإعادة ترميم البنى المتهالكة لأثار الدمار المادي والفني التي لحقت بالمعدات والآلات الانتاجية. فيما نلاحظ انخفاض مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت كمتوسط مدة نسبة (16.3%) وذلك جراء تعرض غالبية المشاريع الخاصة الفردية لأصولها الثابتة الى التدمير والخراب، مما أدى الى عزوف غالبية القطاع الخاص عن الاستثمار وتوقف بعض من المشاريع أو ترحيلها الى خارج البلد، مع حدوث اندثار في المتبقي منها. كما ان معامل رأس المال الذي يتم الحصول عليه عن طريق قسمة التغير في اجمالي تكوين رأس المال الثابت على التغير في الناتج المحلي الاجمالي منخفضاً جداً، وهذا المعامل لم يتجاوز معامله 1% بعد عام 2004 وهذا سعني ان اجمالي تكوين رأس المال في العراق لا يسهم في زيادة الأصول الانتاجية والاستثمار الحقيقي كونه لا يؤدي الى توليد طاقات انتاجية وانتاج السلع الرأسمالية بسبب ضعف عمل المعجل مما يترتب على ذلك ضعف الدخل القومي وعدم تحقق النمو الاقتصادي الحقيقي في البلد.

الجدول (6) إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة ومعامل رأس المال / الناتج للمدة (2003-2021) مليون دينار

السنة	التغير في الناتج المحلي الإجمالي	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	إجمالي تكوين رأس المال للقطاع العام	إجمالي تكوين رأس المال للقطاع الخاص	مساهمة القطاع العام في التكوين الرأسمالي	مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي	التغير في اجمالي تكوين رأس المال الثابت	معامل رأس المال / الناتج
2003		56,269	52,360	3,909	93.1	6.9	—	—
2004	—	81,111.50	77,100	4,011	95.1	4.9	44.1	1.211
2005	53.4	131,890.50	127,460	4,430	96.6	3.4	62.6	0.027
2006	1.7	172,381	167,224	5,156	97	3	30.7	0.182
2007	5.6	223,958	218,427	5,531	97.5	2.5	29.9	0.064
2008	1.9	261,837	255,929	5,908	97.7	2.3	16.9	0.485
2009	8.2	357,464	350,810	6,654	98.1	1.9	36.5	0.093
2010	3.4	505,254	497,765	7,488	98.5	1.5	41.3	0.155
2011	6.4	785,823	776,462	9,362	98.8	1.2	55.5	0.135
2012	7.5	1,197,866	1,184,966	12,901	98.9	1.1	52.4	0.265
2013	13.9	1,349,097	1,326,887	22,210	98.4	1.6	12.6	0.603
2014	7.6	1,688,043	1,657,119	30,926	98.2	1.8	25.1	0.092
2015	2.3	1,932,643.50	1,893,840	38,803	98	2	14.5	0.179
2016	2.6	2,322,365	2,278,568	43,797	98.1	1.9	20.2	0.683
2017	13.8	24,445,275.50	9,290,433	15,154,842	38	62	952.6	-0.002
2018	(1.8)	37,350,599	15,942,556	21,408,043	42.7	57.3	36.8	0.071
2019	2.6	57,866,730	29,802,209	28,064,521	51.5	48.5	53.5	0.103
2020	5.5	14,951,765	7,234,651	7,717,113	48.4	51.6	-70.9	0.169
2021	(12.0)	33,145,948	14,627,518	17,890,817	44.1	54	121.7	0.013
		متوسط المدة			93.5	16.3		

المصدر: إعداد الباحثان بيانات: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير مختلفة.

المحور الثالث/ مرتكزات الاصلاح الاقتصادي للموازنة العامة لتحقيق النمو الاقتصادي بالعراق

أولاً: الدور المحوري للموازنة العامة في النمو الاقتصادي بالعراق: ترتبط الميزانية العامة بالنمو الاقتصادي بعلاقة مسايرة، إذ قامت الحكومة بعد عام 2003 بزيادة نفقاتها العامة مع الزيادة المتحققة في العوائد النفطية الناتجة عن ازالة العقوبات الاقتصادية بعد عام 2003 هذه الزيادة كانت من نصيب الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري المنخفض لتغطية الزيادة في مصاريف الحكومة لتلبية متطلبات الحاجة من الاجور والرواتب الناتجة عن زيادة التوظيف بعد عام 2003 وعودة بعض المسرحيين والمفصولين من الخدمة والعمل بالقطاع العام، فضلاً عن زيادة نفقات الحكومة الناتجة عن

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E3

زيادة مصاريف السلع والخدمات والنفقات الاخرى لتتوافق مع الزيادة في مقدار الموازنة العامة، ولكون الاقتصاد العراقي يعاني من الهشاشة نتيجة لضعف مرونة الجهاز الانتاجي بالمقارنة مع مرونة الطلب الاستهلاكي الذي ينمو بنسبة مطردة مع زيادة السكان، مما جعل من توظيف القدرة الشرائية في تحريك الطاقات الانتاجية وتحقيق التوظيف الكامل لعوامل الانتاج من خلال تحفيز مضاعف الدخل لم تأتي بثمارها في الاقتصاد العراقي مع تراجع نشاط القطاعات الانتاجية للزراعة والصناعة لاسيما الصناعة التحويلية، وبذلك أصبحت عملية زيادة القدرة الشرائية الناتجة عن زيادة الدخول الفردية تفضي الى تغذية الاتجاهات التضخمية من خلال زيادة المستوى العام للأسعار في ظل وجود قناة التسرب للدخل المتمثلة بالاستيرادات الذي أسهم في انخفاض الايرادات العامة جراء عدم تنويع مصادر الايرادات العامة.

يضاف الى ما ورد أعلاه، أن السياسات المالية قد عمقت من حجم الاختلال في البنية الانتاجية للاقتصاد فالزيادة المستمرة في الانفاق الجاري مقابل التدهور المستمر في الانفاق الاستثماري، كما تولت السياسة التجارية مهمة تغطية القوة الشرائية للأفراد بزيادة الاستيرادات من الخارج واتباع سياسة الباب المفتوح وكان التنويع في الاستيرادات الصفة الغالبة على هيكل الاستيرادات من الخارج. كما أن السياسة النقدية التي يتطلب أن تعمل على خفض قيمة العملة المحلية لتقليل الطلب عملت على جعل سعر الصرف مثبت أسمي طول مدة الدراسة عدا السنتين الاخيرتين بعد ازمة وباء كوفيد، وعدم التناغم بين تلك السياسات الاقتصادية أدت الى مسايرة النمو الاقتصادي للتقلبات في الميزانية العامة نتيجة لتعميق الاتجاه الريعي في الاقتصاد العراقي المتمثل بزيادة الاعتماد على القطاع النفطي وضعف الناتج غير النفطي وانخفاض الايرادات الضريبية ، وتراجع الاهتمام بالتنويع الاقتصادي المحفز للنمو الاقتصادي الحقيقي وهذا ما يوضحه الشكل إذناه.

الشكل (١) اتجاهات التقلب في الموازنة العامة والتقلب في نمو الناتج المحلي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

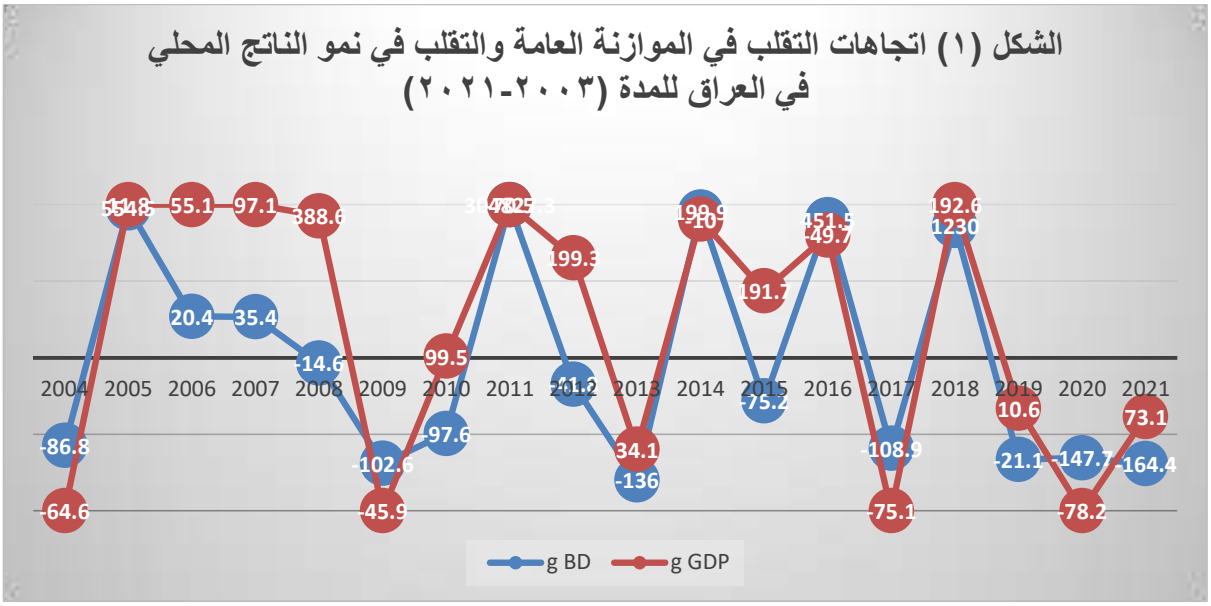

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدولين (3) و(4) .

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن هناك اتجاهات مسايرة في حركة اتجاهات كل من الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي نتيجة الاختلال في هيكل الموازنة العامة والريعية النفطية التي تجاوزت (90%) في غالبية سنوات البحث ، كما خضعت الدورة التجارية دور المتحكم في حركة الموازنة العامة لاتجاهات العجز والفائض من جهة وعلى الناتج المحلي الاجمالي من جهة أخرى وأن الصدمات الداخلية والخارجية آثرت سلباً على الاقتصاد العراقي.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E3

ثانياً: مرتكزات الاصلاح في الموازنة العامة لتحقيق النمو الاقتصادي

1- جانب النفقات العامة في الموازنة العامة

أ- **تصحيح الاختلال في هيكل النفقات العامة:** تعاني النفقات العامة من تضخم في الجانب التشغيلي على حساب الجانب الاستثماري، وعليه يتطلب من القائمين تصحيح هيكل النفقات العامة بتقليل النفقات الاستهلاكية غير الضرورية.

ب- **زيادة نسبة الأنفاق الاستثماري:** تواجه القطاعات الاقتصادية اختلافا في نموها، إذ أن القطاع النفطي ينمو بوتيرة متسارعة عبر السنوات مع انخفاض في نمو القطاعات الانتاجية كما قلنا سابقاً، يعود سببه الى ضعف المشاريع الاستثمارية نتيجة ضعف التخصيصات الاستثمارية من جهة مع زيادة في الهدر من جهة ثانية، لذا يتطلب من أصحاب القرار زيادة التوجهات التنموية في الموازنة العامة من خلال اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتركيز على القطاعات الاقتصادية ذات النمو المنخفض المحفزة لعمل المعجل الاستثماري، مع اتباع استراتيجية (النمو غير المتوازن) بالتركيز على القطاعات المنخفضة النمو.

ج- **التحول الى الموازنة ذات الاثر المقابل للأنفاق الاستثماري:** أن التهيأ للتحول من مرحلة الاعداد بالبنود الى موازنة البرامج والاداء لم يكً بخطى مدروسة، ذلك أن مستلزمات عملية التحول لم تكن مهيئ فعملية اعداد نظام للخزينة الموحد IFMIS ليس كافياً ما لم تتم عملية مراجعة شاملة لبنود الموازنة العامة، وتهيئة مستلزمات التحول من خلال التعاقد مع خبراء من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي للمساعدة في توفير الانظمة المحاسبية المتوافقة مع أدخال بعض الكوادر الادارية في دورات تطويرية على استخدام تلك الانظمة من اجل تطبيقها على المشاريع الاستثمارية والحصول على مردود اقتصادي لتلك المشاريع.

2- جانب الايرادات العامة في الموازنة العامة

أ- **تصحيح الاختلال في هيكل الايرادات العامة:** تعاني الموازنة العامة من اختلال هيكلي وهذا واضح من هيكل الايرادات العامة، إذ أن الايرادات العامة تتركز في العوائد النفطية الناتجة عن زيادة اسعار النفط وزيادة كمية الانتاج، فيما تنخفض مساهمة الايرادات الضريبية التي تشكل نسبة منخفضة نتيجة انخفاض القاعدة الضريبية في الاقتصاد العراقي، وأن حساسية الموازنة العامة تجاه التقلبات تصبح كبيرة مع ارتفاع نسبة الإيرادات النفطية الى الناتج المحلي، وتبعية الإيرادات النفطية للتغيرات في الاسواق الدولية زاد من هشاشة النمو ويجعل فرص النمو الاقتصادي المستدام صعبة التحقيق، فقد اسهم التقلب في الإيرادات النفطية وضعف الإيرادات غير النفطية، في فقدان السياسة المالية لتقنيات الاستقرار الذاتي. وادى الى مسايرة دورة الموازنة العامة للدورة الاقتصادية ذات الامتداد الخارجي، ان الخروج من الوضع يتطلب استخدام السياسات المالية التي تهدف الى تصحيح هيكل الموازنة العامة من خلال التقارب النسبي بين الايرادات النفطية والايرادات الضريبية، وهذا لن يتحقق ما لم تأخذ الايرادات الاخرى دوراً مهماً في الاقتصاد من خلال تصحيح البنية الاقتصادية التي تؤدي الى زيادة الاوعية الضريبية التي تجبى منها الحصيلة الضريبية في الاقتصاد العراقي.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E3

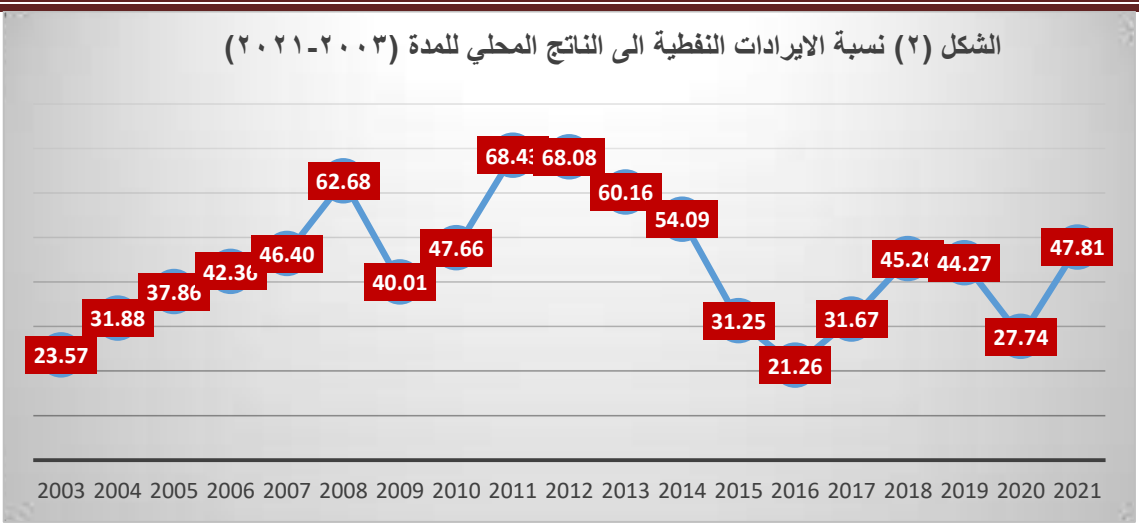

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدولين (1) و(4) .

ب- **توجيه الايرادات النفطية نحو تحفيز القطاعات الانتاجية:** الموازنة العامة وسيلة الحكومة في تحقيق البرنامج الذي تعتزم تنفيذه، أي أصبحت الإطار الذي يوضح اختيار الحكومة لأهدافها ووسائل الوصول الى تلك الاهداف، لذا يعد هدف تنمية القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعات التحويلية) هدفاً قائماً بحد ذاته يتطلب أن يصب التركيز عليه من خلال تخصيص الفوائض النفطية نحو الاستثمارات الضخمة في الصناعات التحويلية (الدفعة القوية) لتحريك الاقتصاد.

ج- تنويع الاوعية الضريبية للإيرادات الضريبية والأخرى: أن الاعتماد المتزايد على الايرادات النفطية في الاقتصاد العراقي أدى الى تزايد معدلات الفقر والبطالة نتيجة عدم خلق نشاطات اقتصادية تعمل على حفز القطاع الخاص على العمل مما أدى الى تراجع نشاط القطاعات الاقتصادية، وأن حلقات التخلف المتوالية سببها الاساس تراجع القطاعات الاقتصادية التي تخلق اوعية ضريبية تجبى منها الضريبة وتزيد من نسبة الوارد الضريبي للإيرادات العامة، لذا لابد من تنويع الاوعية الضريبية في الاقتصاد العراقي.

الاستنتاجـــــات والتوصيـــــــــــات

أولاً: الاستنتاجـــــــات

1- تبين لنا وجود علاقة مسايرة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث، فمسارات حركة الناتج المحلي الاجمالي مسايرة لحركة العجز والفائض نتيجة للطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي وهذا ما يثبت صحة فرضية البحث.

2- تبين أن الموازنة العامة تتسم بالجمود وضعف المرونة والتكيف للظروف الاقتصادية المتقلبة، نتيجة لتصلب المثبت الديناميكي وضعف التنويع في الإيرادات غير النفطية، فضلاً عن عدم تركيزها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة بالتنويع الاقتصادي للنهوض بالقطاعات الحقيقية للتخلص من المرض الهولندي والسير في طريق النمو الاقتصادي المستدام.

3- أظهرت النتائج أن حالات النمو الاقتصادي التي تحصل في العراق في بعض الفترات هي عبارة عن فقاعات نمو (نمو عابر) ناتج عن ارتفاع أسعار النفط المعرض للتقلبات العالمية مع عدم وجود الانتاجية المتحققة من القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E3

ثانياً: التوصيـــــــــــات

1- ضرورة إتباع السياسة المالية توجه انتاجي يهدف الى تنويع مصادر الايرادات غير النفطية، من اجل تجاوز التقلبات الحاصلة في اسعار النفط العالمية.

2- تجاوز النمو العابر الناتج عن نمو الايرادات النفطية من خلال اعداد منظومة تكاملية من الوزارات (المالية، الصناعة، الزراعة، الموارد المائية، البلديات والاشغال)، من اجل منح كل منهم الدور الرئيس في تنمية القطاعات الحقيقية المؤدية الى النمو الاقتصادي القابل لازدهار البلد.

3- العمل على ايجاد صندوق سيادي واحد للأجيال بدلاً من التعدد في الصناديق السيادية التي تهدف الى توفير سيولة مالية تستخدم لتوسيع المشاريع الاستثمارية واحداث نهضة تنموية في القطاعات الاقتصادية الحقيقية ضعيفة النمو.

4- ان أي توجه للإصلاح الاقتصادي يجب ان يرتكز على التنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتحقيق الانسجام والتوافق بين التوجهات المختلفة لتلك، ومنح الأولوية للهدف الاستراتيجي الرئيسي المتمثل بأحداث تنمية اقتصادية مستدامة وصولا الى النمو الاقتصادي المستدام.

المصـــــــــادر References

أولاً: الوثائق والقوانين والانظمة

1- وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، قانون الادارة المالية والدين العام رقم (6) لسنة 2019.

2- مديرية المحاسبات العامة، قانون اصول المحاسبات العامة رقم (28) لسنة 1940 وتعديلاته، ط2، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1976.

ثانياً: الكتــب

1- إسماعيل، عوض فاضل (2003)، نظرية الانفاق الحكومي – دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، مطبعة جامعة النهرين، بغداد.

2- جوارتيني و أستروب، جيمس، ريجارد (1988)، الاقتصاد الكلي – الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، الرياض.

3- العاني، عماد محمد على (2018)، اقتصاديات المالية العامة، ط1، مكتب العراق للطباعة والنشر بغداد.

4- العنبكي، عبد الحسين محمد (2010)، اقتصاد العراق النفطي – فوضى تنموية - خيارات الانطلاق سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، بغداد، العراق.

5- وهيبة وبحرية، بن زعيط، ومواي (2006)، الموازنة التقديرية كوسيلة لاتخاذ القرار، جامعة مستغانم الجزائر.

6- ويليام وتوردوهاوس، ساموبلسون، دي (2006)، علم الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.

ثالثاً: التقارير الرسميــة والمنشــورات

1- لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، معجم مفاهيم التنمية، 1996.

2- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي.

3- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة 2020.

4- جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات غير منشورة.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E3

رابعاً: البحوث والدراســـات العلميـــة

1- أرنست، جان (1962)، السياسة المالية في العراق، محاضرات القيت في كلية التجارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
2- صالح، مظهر محمد (2010)، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق، بيت الحكمة، سلسلة اصدار شهرية، بغداد.
3- صالح، مظهر محمد (2012)، ثروة العراق بين نمط الاستهلاك الراهن والتصدع في الحوافز الاقتصادية الاقليمية، البنك المركزي العراقي، بغداد.

خامساً: المراجـــع الأجنبيـــة

1- (A group of researchers, 1966)(**planning and growth in rich and poor countries , London.**